

مشكلة — هي بأن الثورة الفلسطينية ادركت ان المعركة التي طالما دعت الانظمة الوطنية الى خوضها مكنت الانظمة التي خاضت المعركة ان تشتترك ولو جزئيا في التهديد لصنع القرار . كما ان نقطة اضافية يجب اخذها بعين الاعتبار وهي ان هذا التأييد — شبه الاجماعي — الذي ناله الجانب العربي في المعركة كان جزئيا نتيجة ان الاهداف المحدودة هي ما اجمعت عليه الامم المتحدة والمنظمات الدولية على انها هي ما تشكل منه عناصر **المشروعية الدولية** . من هنا ايضا يترتب على الثورة الفلسطينية ان تجعل قرارها آخذا بعين الاعتبار مدى تجانسه مع المشروعية الدولية الراهنة من جهة والمشروعية الدولية التي يجب ان تكون من جهة اخرى . الا ان **الاهداف المحدودة** للمعركة التي خاضتها الانظمة تعني **التزاما محدودا** بها من قبل الثورة مما يسهل على الثورة ضرورة تمييزها دون ان يجعلها اداة تعطيل لما يمكن للانظمة انتزاعه من الكيان الصهيوني .

الا ان المحاذير التي يتوجب علينا بحثها نظرا لخطورة القرار الفلسطيني في المرحلة الراهنة ونظرا لصعوبة الظروف المحيطة بهذا القرار ، بالاضافة الى مسؤولية الثورة في مواجهة الموقف واعطاء التوجيه اللازم ، تتطلب منا تسجيلها ومن ثم توضيحها حتى لا تؤدي السرعة المطلوبة في أخذ القرار الى تسرع في اتخاذها او اعلانه .

ان اولى المحاذير تكمن في ان تجاري الثورة الفلسطينية محاولات استبعاد عودة التصلب الاسرائيلي في مناهضة مشاريع التسوية . فاذا ما عاد التصلب الاسرائيلي الى ممارساته العادية في مرحلة لاحقة تكون « مرونته » الشكلية هي مجرد انحناء تكتيكية للوقائع التي اوجدتها المعركة في المنطقة وعلى الصعيد الدولي . من هنا نجد مخاطر التغيب لاحتمال عودة التصلب الاسرائيلي من حيث ان هذا من شأنه ان يفلت قوى عربية وعالية شدها الينا مناخ المعركة وجديتها . والذي ينطبق على محذور عودة التصلب ، ينطبق ايضا على اجترار أساليب المراوغة والمباطلة والتحايل بغية فك التلاحم العربي والدولي وبالتالي التمهيد لهجوم معاكس تقوم به اسرائيل لا في الجبهة العسكرية فحسب بل في الجبهات الاعلامية والدبلوماسية والسياسية والنفسية . **من هنا نجد** ان الثورة غير مطالبة باتخاذ او باعلان قرار ما لم تتوفر لها كل الضمانات والمعلومات الكفيلة بان يكون القرار بمستوى القضية وليس مجرد عملية اضعاف شرعية على حلول تستهدف تقليص القضية وتفريغها من مقوماتها التصحيحية وطموحاتها المستقبلية .

والمحذور الثاني ان الضاغطين على الثورة الفلسطينية بأن تأخذ قرارا محددا واضحا في موقف لا يزال مائعا وغامضا ، يبدو وكأنهم يريدون من الثورة الفلسطينية ان تكون هي نفسها عامل حسم في موقف مستجد لم تساهم فيه وليس هو ، من حيث كونه نتيجة مبتورة ، موقفا لصالحها . من هنا ينشأ المحذور بأن مطالبة الثورة الفلسطينية بالاسراع باتخاذ قرار واضح يشكل خطرا عليها من حيث ان مجرد اتخاذ القرار الان يكشف أوراق القضية الفلسطينية ويجعلها مرشحة للانتصاص داخل معادلات دولية وقومية تترجح فيها عناصر النتائج المبتورة على القضية نفسها . كما يفقدها دورها الثابت كونها اداة استقطاب طاقات الرفض العربي وتفجير عناصر التصحيح في الساحة العربية .

في هذا المجال ينشأ ايضا **المحذور الثالث** وهو أهلية تمثيل الشعب الفلسطيني في كل المراحل وفي كل المجالات وعلى مختلف الاصعدة . رغم انه قد تم البت في هذا الشأن من حيث ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الشرعية الوحيدة المؤهلة لمثل هذا التمثيل فقد تعمدت السلطة الاردنية ان تعاود ايجاد الالتباس في هذا الموضوع .